

تونس، في 08 أكتوبر 2005

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية

ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : حول تسوية ملفات الختم النهائي للصفقات العمومية.

المرجع : منشور الوزير الأول عدد 7 المؤرخ في 24 جانفي 2005 حول التحكم في
الآجال في ميدان الصفقات العمومية.

المصاحيب : مثال للبرنامج الزمني لعرض ملفات الختم النهائي على أنظار لجان الصفقات.

لقد أكد منشور الوزير الأول عدد 7 المؤرخ في 24 جانفي 2005 حول التحكم في
الآجال في ميدان الصفقات العمومية على ضرورة القيام بعملية الختم النهائي للصفقات في
الآجال الواردة بالأمر المنظم للصفقات العمومية ورفع اليد على الضمانات المالية (الضمان
النهائي والحجز بعنوان الضمان) وفقا للآجال المحددة بهذا الأمر وذلك تدعيما لمصادقية
الإدارة وعملا على تحفيز مشاركة المؤسسات في الصفقات العمومية والتحكم في تكاليف
المشاريع.

ويجدر التذكير بأن الفصل 121 من الأمر المنظم للصفقات العمومية قد نصّ على
أن يتمّ عرض الختم النهائي للصّفة على لجنة الصفقات ذات النظر في أجل أقصاه 90 يوما
ابتداء من تاريخ القبول النهائي للطلبات. وتبّت لجنة الصفقات في ملف الختم النهائي خلال
شهر ابتداء من تاريخ استكمال الوثائق والإيضاحات الضرورية لدراسة الملف.


كما نصّ الفصل 50 من نفس الأمر على إرجاع الضمان النهائي أو وضع حدّ لالتزام الكفيل بالتضامن في آجال محدّدة. ونصّ الفصل 53 كذلك على إرجاع الحجز بعنوان الضمان لصاحب الصفقة في أجل لا يتجاوز سنة أشهر من تاريخ القبول النهائي أو انتهاء مدّة الضمان إلّا إذا تمّ إعلامه بحجز كامل مبلغ الضمان لإخلاله بتعهداته التعاقدية.

إلّا أنه لوحظ أن العديد من الصفقات العمومية تشهد تأخيرا هاما في مستوى الختم النهائي على الرّغم من انتهاء الأشغال أو تسلّم الخدمات أو المواد وتحرير محاضر القبول النهائي لها وهو ما انجرّ عنه تجميد الضمانات المالية المقدّمة من قبل المتعاقدين مع الإدارة وعدم القيام بإعادة توظيف هذه الضمانات في الدورة الاقتصادية.

ولتلافي هذه الإشكالات وحتى يتسنى الحفاظ على حقوق الأطراف المتعاقدة، فالمرجو دعوة مصالحكم المختصة بالشراء العمومي إلى القيام بعملية مسح لملفات الصفقات التي تمّ قبولها نهائيا ووضع رزنامة تتضمّن البرنامج الزمني لعرض ملفات الختم النهائي على أنظار لجان الصفقات المعنية في أفضل الآجال وذلك بالتنسيق مع مراقبي المصاريف العمومية ومراقبي الدولة.

وبهدف الإسراع في تصفية الملفات العالقة، يتعيّن دعوة لجان الصفقات لعقد جلسات خاصة للغرض يتمّ تخصيصها للنظر في ملفات الختم النهائي. كما يتعيّن موافاة المرصد الوطني للصفقات العمومية بالوزارة الأولى في أجل لا يتجاوز موفى أكتوبر 2005 بنسخة من المسح والرزنامة المشار إليهما أعلاه وفقا للنموذج المصاحب على أن لا يحول هذا الأجل دون مواصلة النظر في الملفات الجاهزة على مستوى مختلف اللجان.

والسلام


المندوب العام للمالية والاقتصاد

ملحق لمنشور الوزير الأول عدد بتاريخ

الوزارة أو الولاية أو الجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية* أو المنشأة العمومية:

اسم ولقب المسؤول عن خلية الصفقات العمومية:

رقم الهاتف: رقم الفاكس:

1- قائمة الصفقات المزمع إنجاز الختم النهائي في شأنها خلال

موضوع الصفقة	تاريخ الإبرام	تاريخ الاستلام الوقتي	تاريخ الاستلام النهائي	التاريخ التقديري لإحالة الملف على لجنة الصفقات ذات النظر

* ذات صبغة إدارية أو غير إدارية

2- قائمة الملفات التي شملها المسح وغير مدرجة بالبرنامج مع ذكر الأسباب:

.....